

دولة المجتمع

الهوية اليمنية المفقودة



محمد علي عناش «١-٢»

هناك الكثير من التجارب الوندية الناجحة سواء التي حدثت في العصر الراهن أو العصور القديمة كالتجارب الوندية في أوروبا وأهمها الوحدة الألمانية.. ومحددات نجاح هذه التجارب تتجلى في القدرة على صهر التمايزات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد يشكل هوية جديدة لهذا المجتمع، دعامتها النظام السياسي الجديد الذي يرسى قيم التعايش السلمي المشترك.. ويكفل الحقوق والحريات والمواطنة المتساوية والتداول السلمي للسلطة.

من أهم المقومات الأولية والضرورية لنشأة الدول وبنائها، ولم يسبق طوال خمسة عقود أن توافرت الإرادة الجمعية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، فكلما توافرت اليوم، وبعيداً عن مراكز القوى وتحالفاتها المختلفة، وإن كان هناك من لا يزال يترصص ويعمل على إرباك المرحلة وتحريك العجلة نحو الخلف لإقامة دولة الأفراد ومراكز القوى بتحالفاتها الانتهازية والسلطوية.

من هنا نطرح مسألة الهوية في سيادة حق تقرير المصير لا يستند لأسس منطقية وموضوعية من عدة نواحي.. أننا عشنا ونعيش متغيرات جديدة أهمها هو تقلص نفوذ مراكز القوى والنفوذ لصالح إمكانية بناء دولة المجتمع، لكننا إلى الآن لم نفعل ونحقق ذلك، ومن ناحية أخرى أن المجتمع اليمني في الوقت الراهن يبحث عن تقرير مصيره بشكل جمعي، لذا فمن يحاولون أن يتمايزوا ويبحثوا لهم عن خيارات وحلول خاصة، بعيداً عن الحل العام يعجزون الأزمنة ويعقدونها ليس هنا فحسب، بل ويتيحون الفرصة لمراكز القوى القبلية والدينية والعسكرية أن تعيد بناء منظومة تحالفاتها النفعية والانتهازية ثم التمكن من السلطة وفرض أمر واقع وفقاً لقانون وحكم الغلبة، الذي لم نتحرر منه ولا نحاول أن نتحرر منه بشكل واع ومنظم وموضوعي.

من جانب آخر دعونا نقرب أكثر من الحقيقة ومن إعادة توضع الأشكال في موضعه الصحيح إن الحقيقة الاجتماعية والثقافية والتاريخية تؤكد أننا لم نكن يمينيين أو شعبيين كما هو طرح الخطاب المتطرف وهو يناقش إشكالية الوحدة، بل كنا يميناً واحداً وشعباً واحداً بكل المقاييس العلمية والاجتماعية، لكن بهويتين سياسيتين، وإن كان هناك بعض التمايزات والخصوصيات، فإنها ترجع إلى تأثيرات وانعكاسات هاتين الهويتين، وهنا تكمن الإشكالية الحقيقية التي لم يتم التنبيه لها، وأخذها في الحسبان عند صياغة مشروع الوحدة والاحداث التي حدثت عقب إعلان دولة الوحدة وتوجت بحرب

صيف ٩٤م هي انعكاس حقيقي لهذه الإشكالية والتي تتمثل بشكل رئيسي في عدم صهر الهويتين السياسيتين في هوية سياسية واحدة ونظام حكم واحد يستلهم جميع الصعوبات والفوارق والخصوصيات.

بشكل عمودي ومستقل في ظل غياب المجتمع المدني واستمرار غياب الدولة المؤسسة والدولة الضامنة والراعية للجميع بمقتضى القانون والدستور.. أي بمقتضى العقد الاجتماعي الأمر الذي سيحدث فراغات كثيرة في المجتمع، سوف تملأها هذه المشاريع الصغيرة التي سوف تنمو عمودياً حاملة معها بذور الصراع والتناحر البيئي لإقامة سلطة ودولة العصبية التي سوف تقوم بناءً على حكم الغلبة، ونحن لم نصل إلى هذه المرحلة من غياب الدولة، فمهما كان فلا يزال هناك دولة بكل ما فيها من عيوب، ولا تزال هناك بنية دولة قاومت كل عوامل السقوط والانهار خلال الأزمة، والفراغات الموجودة سوف يتم هيكلتها وتساويها عبر مؤتمر الحوار الوطني ومخرجاته الوطنية إن حسنت النوايا وصدقت التوجهات..

من الملاحظ أن عامين من الأزمة أو ما تعارف على تسميته بثورات الربيع العربي، لم ترتق بفكرة الدولة المدنية في الوعي الجمعي على الأقل لدى شباب الساحات، وإنما ارتقت بوعي التمايز والانتماء الجغرافي الضيق، وحفزت هذه الذهنية وهيبتها كي تطفو إلى السطح هنا وهناك برداء وإخراج ثوري.. وتعتبر هذه المسألة من أبرز التجليات السلبية والخطيرة التي أفرزتها الأزمة.

ومن المستغرب له أيضاً أنه في ظل هذه الأجواء والتجاذبات التي من المفترض أن تقودنا إلى ترجمة مشروع وطني كبير وإلى بدايات جادة وحقيقية لتأتي النتائج سليمة ومنطقية أن تطرح مسألة الهوية كاشكالية راهنة، والبعض منها يطرح في سياقات خطيرة وكارثية.

كما ذكرنا سابقاً أن المجتمع اليمني مجتمع متجانس لا توجد به تمايزات حادة، وإنما هناك خصوصيات ثقافية واجتماعية طفيفة، وهناك نوع ما خصوصيات في المظالم والمعاناة تراكمت منذ الستينيات حتى اليوم، بفعل غياب دولة المجتمع ودولة الحق والقانون والمؤسسات.

ومن وجهة نظري أن المرحلة الحالية هي أفضل مرحلة تتوافر فيها مقومات وأمكانات بناء دولة المجتمع وفي مقدمة هذه المقومات هو توافر الإرادة الجمعية نحو ذلك، والذي يعتبر

وعلى الرغم من التمايزات الحادة فإن هذه التجارب الوندية نجحت وراكت هذا النجاح وصهرت كل هذه التمايزات في مشترك واحد من القيم الانسانية والمعيشية.. لم تكن مسألة الهوية عائقاً أمام نجاح هذه التجارب، لأنها لم تقم على أساس الدين أو المذهب أو العشيرة أو الطائفة، أو أي من الهويات القتالة عندما تتحول إلى سلطة في مجتمع متعدد ومتنوع.

فالحروب والصراعات الطاحنة التي شهدتها أوروبا قبل أكثر من خمسة عقود كان مصدرها القبلية والطائفة والكنيسة بمذاهبها المختلفة، هذه الكيانات العمودية التي تريد أن تفرض نفسها كسلطة على الآخرين بالقوة وحكم الغلبة، ولم تهدأ هذه الحروب والصراعات ولم يتحقق الأمن والاستقرار، إلا بانضالات هذه المجتمعات لاسقاط هذه الهويات، وبناء دولة المؤسسة والقانون وعلى قاعدة العقد الاجتماعي.

الفلاسفة والمفكرين ورواد الإصلاح الديني لعبوا دوراً رئيساً في بلورة الوعي الجمعي لثورات هذه الشعوب ووحدتها، انطلاقاً من فلسفة العقد الاجتماعي، والوعي بفكرة الدولة كمؤسسة وكإطار جامع وضامن لجميع الحقوق والحريات، على أساس أنها سلطة ودولة المجتمع لا دولة الأفراد والكيانات العصبوية.

بالانتقال إلى الحالة اليمنية الراهنة التي يكثر فيها طرح مسألة الهوية سواء بجهد أو بدون جهد، نود أن نوضح أن المجتمع اليمني متجانس وليس فيه تمايزات حادة، حتى نحمل القضايا والمشاكل الراهنة ما لا تحتمل ونبتعد بها عن المنطقية والموضوعية إلى مسار منحرف، إلى فضاء الاغتراب والتهويم.. لنبحث عن حلول ومعالجات قافزة على لغة العقل والمنطق ومتجاوزة للواقع وحقائقه شكلاً ومضموناً.. نحن لا ننكر أن هناك خصوصيات ثقافية واجتماعية هنا وهناك فرضتها عوامل تاريخية وجغرافية وسياسية معينة، لكنها لا تمثل تمايزاً حاداً ولا ترتقي لأن تكون هويات متعددة في مجتمع لفته واحدة ودينه واحد وتاريخه المشترك واحد، غير أن غياب الدولة كمؤسسة وكوظيفة اجتماعية ودستورية وسياسية جعل هذه الخصوصيات تبرز إلى السطح بقوة كمشاريع صغرى لكنها سوف تنمو



جامعات علمية لا دكاكين حزبية

كان مجلس النواب موفقاً في قراره بخصوص إعادة النظر في مشروع التعديلات على قانون الجامعات اليمنية وذلك من منطلق المصلحة الوطنية والحفاظ على الجامعات لتقوم بأداء رسالتها العظيمة بعيداً عن المكائيدات السياسية والمماحكات الحزبية.

تحمل أعباء الرسوم الدراسية في الجامعات الأهلية.

إنها الحزبية التي تعمل على تدمير أهم مؤسسات التعليم وهي الجامعات.

ومما يزيد الطين بلة تعامل حكومة الوفاق الوطني التي صارت تنفذ أجندة حزب الإصلاح غير مهتمة بالمصلحة الوطنية بدليل ان موظفي الجامعات الحكومية سيدخلون الشهر الرابع من الإضراب، في حين الحكومة غير مبالية وكأنها غير مسؤولة؟! ان هناك مؤامرة حزبية تسعى للسيطرة على الجامعات الحكومية لممارسة أجندة خاصة بعيدة عن مصلحة الوطن.

لذلك فإن الحفاظ على الجامعات لتؤدي رسالتها مسئوليتنا جميعاً وفق رؤية تخدم الوطن والعلم والطلاب.. بعيداً عن الحزبية والمزايدات وشعار ثورة المؤسسات.. إننا في المؤتمر الشعبي العام نقول ذلك حرصاً على الوطن ومستقبل أجياله وليس خوفاً من الانتخابات بدليل فوز قائمة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه في انتخابات نقابية أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم بجامعة ذمار التي جرت في ٣٠ / ٤ / ٢٠١٣م وحقق المؤتمر فوزاً كبيراً وكاسحاً وللمرة الثانية على التوالي.. لكن مصلحة الجامعات هي المعايير المهنية لا الحزبية.

لقد تعلمنا في المؤتمر ان مصلحة الوطن فوق المصالح الحزبية وهذا ما نتميز به عن بقية الاحزاب التي تسعى جاهدة لفرض مصالحها الحزبية على حساب الشعب والوطن..

إن قلوبنا تقطر دماً ونحن نشاهد مئات الطلاب يتقدمون للتسجيل في كليات الطب وطب الأسنان والهندسة والحاسوب ولا يتحقق لهم نتيجة ضعف الطاقة الاستيعابية التي صارت في حدودها الدنيا أمام كثافة الأقبال.. أين مجلس النواب وأين حكومة الوفاق لدراسة وحل هذه المشاكل وتوفير المختبرات والمعامل وحل مشاكل العاملين بالجامعات.. ان هناك هجرة لعدد كبير من الاكاديميين المتخصصين اليمنيين إلى دول الجوار، في حين بلادنا يأمس الحاجة لهم.. وحكومتنا مشغولة بإرضاء الشيخ والجنرال والإصلاح؟!



حسين علي الخلكي

وكعادتها كتلة احزاب المشترك وخصوصاً حزب الإصلاح الذي يحاول جاهداً ممارسة سياسة استغلال الوضع الراهن الذي يعيشه الوطن نتيجة الأزمة السياسية المفروضة على بلادنا ليقوم بأخونة الوظيفة العامة واقصاء الآخرين.. وهذا لا يخدم الوطن في شيء.

إن جعل منصب رئيس الجامعة ونوابه وعمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية يتم بطريقة الانتخابات سيضر العمل الأكاديمي والإداري أكثر من فوائده حيث سيكون التنافس الحزبي هو المسيطر أكثر من معايير القدرة والنزاهة والكفاءة وسيهدور التعليم وستتحول الجامعات إلى أشبه بجمعيات حزبية وسيخضع رؤساء الجامعات والقيادات العليا فيها للتوجيهات الحزبية وسيضعف الأداء والتنافس في مجالات البحث العلمي والعمل على تطوير الأداء الأكاديمي والارتقاء بالعمل الإداري في الجامعات اليمنية.

وأعتقد بل أجزم انه لو كانت حقيبة وزارة التعليم العالي من نصيب حزب الإصلاح لكان الإصلاحيون أول من يقف ضد مقترح الانتخابات في الجامعات اليمنية، ولكن لأن الوزارة من حصة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه لذلك يريد الإصلاحيون السيطرة على الجامعات الحكومية وتعطيل دور الوزير من خلال ممارسة الضغوط عبر السيطرة على المجلس الأعلى للجامعات اليمنية، لذلك فإنني أدعو قيادات المشترك وخاصة حزب الإصلاح إلى أن يتقوا الله في الوطن وان يساهموا في الحفاظ على الجامعات اليمنية لكي تؤدي رسالتها السامية بكل أمانة وصدق لما فيه المصلحة العامة بعيداً عن الحزبية، وان نلتزم جميعاً بمعايير الكفاءة والنزاهة والقدرة بما يحقق بناء أجيال قادرة على استيعاب تطورات العصر وبناء اليمن المزدهر.

ومما يؤسف له ان يقوم بعض أعضاء هيئة التدريس بخلق الفوضى وتعكير الأجواء الدراسية في الجامعات الحكومية ورفع شعارات مثل «لا دراسة ولا تدريس» والتدرب بمكافحة الفساد بممارسة فساد أكبر وأعظم وهو تعطيل الدراسة والهدف ليس مكافحة الفساد بل نوع من الدعاية للجامعات الأهلية التي يمتلكونها او يعملون فيها، والمتضرر الوطن وبنائه البسطاء الذين يلحقهم أبأهم بالجامعات الحكومية لعدم استطاعتهم

كلمات ليست كالكلمات

أن تخاف من صمتك.. أن تضحك رغم حزنك..

عندما يتمرد عليك ذلك.. لأنك لم تخبره متى ستصل إلى بر الأمان

عندما يعبت الزمن.. بأحلامك.. بوطنك.. بثقتك في نفسك..

عندما تبكي بلا دموع.. تضحك بلا أسنان.. تنزف بلا دماء

عندما يلقى القبض على خطواتك.. بتهمة أنها مجهولة..

عندما يسجن الوطن في داخلك لأنه فقد الأمان معك..

عندما يفرض عليك الصبر وينزع منك الانفعال..

عندما لا يبقى لك قول الحق صاحب..

عندما يهاجمك الليل بجيش من الموموم فيقتل إصرارك ويسبي أمالك..

عندما تبكي في جوف الليل مثل الأطفال التي تخشى من زرع السماء..

عندما تقف من حولك كل الساعات ما عدا ساعة العمر..

التي لا تتوقف سوى بموتك..

عندما تضيق بك الدنيا.. رغم وسعها..

عندما تتساقط من ظهرك سنين العمر..

المليئة بالأحلام التي لم تتحقق..

عندما يأتي الليل يسألك عن ساعات النهار التي تاهت بين الرجاء والانتظار..

عندما تشيع صديقا..

كان له نفس أحلامك وأمانيك.. التي لم تتحقق حتى الآن..

عندما يجبرك الوقت.. ان تسكت على ألمك..

أن تنام على جوعك.. أن تبسّم في وجه من قهرك..

عندما تكلمت بالبلد بمثابة فيد وغنيمة يتقاسمونها فيما بينهم، وهذا الأمر يضع القوى المدنية والوطنية أمام محك واختبار حقيقي للانتصار لمشروع الدولة ومقاومة كل محاولات هذه القوى التي تريد إجهاض مشروع الدولة الذي يتطلع إليه كل اليمنيين، ولهذا فإن الانتصار لمشروع الدولة لا يمكن أن يتحقق إلا بالوقوف صفاً واحداً متلاحماً من قبل كل القوى المدنية والوطنية بمختلف انتماءاتها السياسية والاجتماعية..

فهل تعي القوى المدنية هذه المسئولية التاريخية التي يجب أن تخوضها في هذه اللحظة التاريخية الفارقة في تاريخ اليمن من أجل الانتصار لمشروع الدولة ضد القوى التقليدية؟!.. سؤال سيظل مفتوحاً والأيام القادمة كفيلة بالإجابة عليه.

أبراج الكهرباء وأنابيب النفط أو ما يحصل من اغتيالات وفوضى أمنية أو ما يحدث من تدمير لمؤسسات الدولة بشكل ممنهج.. كل هذا يؤكد أن هذه القوى هي التي تقف وراء ما يحصل في اليمن من أجل

مشروع الدولة وهيمنة القوى التقليدية



سامير النمر

كادت تعصف بالبلد وتزلق به إلى المجهول - تفاعلاً كثيراً بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني والذي سيتم من خلاله حل مختلف المشاكل التي يعاني منها المواطن بطرحها على طاولة الحوار للخروج برؤية وطنية عادلة تنتصر للشعب اليمني الذي يتطلع إلى وجود دولة عادلة ومدنية تستطيع تحقيق طموحاته من خلال هذا الحوار الذي يجري، ولكن الذي يجعلنا غير متفائلين أن هذه القوى التي أعاقت مشروع الدولة سابقاً هي الآن تمارس نفس الدور القديم للحيلولة دون تحقيق هذا الحلم الذي ظل يراودنا طويلاً من خلال عدم الممارسات التي باتت ظاهرة للعيان سواء ما يحصل من إرباك وعرقلة لمسار الحوار الوطني داخل مؤتمر الحوار الوطني أو من خلال الفوضى الحاصلة في مختلف ربوع اليمن والمتمثلة في ضرب

يبدو أن لعنة مراكز القوى والنفوذ التي حلت على اليمن منذ ثورة سبتمبر تلاحقنا حتى اليوم، حيث كانت هذه القوى بمثابة الكابوس الذي جثم على صدر اليمن منذ الستينيات إلى اليوم وكانت العائق الحقيقي الذي وقف حائلاً دون تحقيق مشروع الدولة سواء في عهد السلال أو عهد الإرياني أو عهد الرئيس علي عبدالله صالح، ومازالت هذه القوى بأجنتها القبلية والدينية والعسكرية هي الكابوس الذي مازال يلاحقنا ويجيش أحلامنا في التطلع لدولة مدنية عادلة يسود فيها القانون وتكفل حقوق وحريات جميع أفراد الشعب دون تمييز أو إقصاء وتحقق فيها العدالة الاجتماعية للجميع.

وها نحن بعد مرور أكثر من عامين على اندلاع الأزمة السياسية التي